بسم الله الرحمن الرحيم

تعد النقود عصب الحياة الاقتصادية الحديثة وعنصرا فاعلا ضمن مجموع المتغيرات الاقتصادية بالغة التأثير في النشاط الاقتصادي، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها ابتداء من أثرها على التعامل اليومي حتى آثارها المباشرة وغير المباشرة على أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج والدخل والنمو، هذا بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة التي تربط التقلبات في عرض النقود والطلب عليها بمستويات الاستقرار الاقتصادي والنقدي والذي هو أصلاً أحد محددات التوازن الاقتصادي، فضلا عما يتعلق بجودة المحيطين المالي والاستثماري.

تبعا لهذه المكانة وهذا الدور، شكلت النقود محور دراسات نظرية وتجريبية عديدة حاولت فهم وتحليل دور النقود في الحياة الاقتصادية وبرزت معها مجموعة من النظريات التي سعت إلى إدماج هذا المتغير ضمن النموذج الاقتصادي العام وتبيان دور النقود في الاقتصاد، وهذا من أجل فهم الطريقة التي من خلالها يتم توظيف النقد في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة على غرار النمو والتشغيل واستقرار الأسعار وفق ما يصطلح عليه بالسياسة النقدية.

إلى ذلك، يعد النظام المصرفي والمالي الذي تمثل النقود موضوع نشاط مؤسساته على اختلافها، جزءا أساسيا من البناء الاقتصادي السائد في أي دولة ويلعب دورا مهما في ظل أيٍ من النظم الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدور وتلك الأهمية يأخذها من خلال سعي المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاه، إذ يمثل النظام المالي في الواقع جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط، ليس فقط نتيجة تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن لأن له تأثيرات اجتماعية تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الوظائف التي تؤديها المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية.

في إطار ما تقدم تأتي هذه المطبوعة من أجل تقديم إحاطة نظرية شاملة للمفاهيم والجوانب الأساسية في موضوعات النقود والبنوك والأسواق المالية، سيما بالنسبة لطلبة السنة ثانية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، على النحو الذي يتيح تزويد المتلقي وإثراء معارفه في واحد من بين أهم مجالات علم الاقتصاد ككل، ويسمح بتكامل مجموع مهاراته وخبراته التي تتقاطع في عديد جوانبها مع موضوعات الاقتصاد البنكي والاقتصاد الكلي والمالية العامة وغيرها من المواضيع الأخرى.

وعليه فقد جرى تقسيم هذه المطبوعة إلى ثماني محاور، أربع منها خصصت لمسائل النظم النقدية والنظريات والسياسات النقدية، في حين تضمنت المحاور الأربعة الأخرى أساسيات الاقتصاد المصرفي والمالي، وهذا حسب ما يلي:

- تعريف النقود، وظائفها وأشكالها
- الأنظمة النقدية والعرض النقدي
- النظريات النقدية
- السياسة النقدية
- النظام المالي "الأنظمة المصرفية والأسواق المالية"
- قنوات التمويل في الاقتصاد
- سوق رأس المال
- السوق النقدية

جاءت محاور المحاضرات وفقا للترتيب السابق متبعة تسلسلا منهجيا في طرح المواضيع المعنية بالدراسة، إذ تنطلق من نشأة النقود مرورا بالمفاهيم الحديثة لها وأهم أنواعها وصولا إلى النظم النقدية المترتبة على هذه الأنواع وأبرز النظريات والسياسات النقدية في هذا الشأن، ليتم الانتقال في الجزء الثاني إلى المفاهيم المرتبطة بالأنظمة المالية وقنوات تمويل الاقتصاد المباشرة وغير المباشرة، مع التركيز على دور سوقي رأس المال والسوق النقدي من خلال التطرق بالشرح لتقسيمات هذه الأسواق وأدواتها وأهم المتدخلين فيها.

المؤلف